ظهر حديثا

الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط للأستاذ يوسف كرم (دار الكاتب المصرى)

لقد بدأ الأستاذ المؤلف سلسلة مباركة عام ١٩٣٥ ، فأرخ للفلسفة اليونانية فى كتاب عد — ولا يزال — من أدق وأكمل مصادرها الحديثة فى العربية . وبقينا نتوقع أن يتابع الخطى ويستمر فى السير ، خصوصا وفى الحلقة الأولى ما يشوق إلى حلقات تليها وترتبط بها . وها هو ذا يحقق رجاءنا ، ويقدم لنا « تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط » فأضاف حلقة أخرى فى تكوين السلسلة الذهبية التى ينشدها لتاريخ الفكر الفلسفى .

وقد قسم كتابه هذا إلى مقدمة وأربعة أبواب : فعرض فى المقدمة للفلسفة المدرسية فى خصائصها ومميزاتها ، وحاول فى الباب الأول أن يبين أساتذتها وأصولها ، وفى الباب الثانى أن يشرح عوامل تكوينها ، وفى الباب الثالث أن يوضح مظاهر أوجها واكتمالها ، ثم انتهى به المطاف فى الباب الرابع إلى وصف مظاهر انحلالها وتلاشيها . وهكذا بدت هذه الفلسفة على يديه فى صورة كائن حى مر بأدواره الطبيعية : من نشوء وتكون ، إلى كمال ونضج ، ثم إلى تدهور وانحلال .

ولسنا فى حاجة أن نعرف بمؤلفنا فى أسلوبه ومنهجه ؛ فقد امتاز بالضبط والدقة التى لا تعرف للحشو مجالا ولا تترك للتردد محلا ، دقيق اللفظ مضبوط العبارة ، فى غير ما غموض ولا تعقيد ، وما أحوج العلم إلى ألفاظ دقيقة تؤديه وعبارات مضبوطة لا تشوه معالمه . وأما منهجه فتطبيق للمنهج التاريخى فى صدق ونزاهة ، فلا يصدر إلا عن المنبع الأول ، ولا يحكم على فيلسوف إلا فى ضوء ما قال وما كتب . وهو فى كل هذا مرتب منسق ، يقسم الباب إلى فصول ، والفصل إلى أعداد ، والعدد إلى فقرات ؛ تبويب محكم وسير منظم .

وليس بيسير أن نرتب الفلسفة المدرسية المسيحية ونبوبها ، لأنها تصدق على مرحلة طويلة من الزمن ، فتبدأ من القرن الرابع الميلادى وتمتد إلى القرن الرابع عشر . عشرة قرون أو تزيد تتلاحق فيها الآراء والأفكار ، وتتشابه الشخصيات والمدارس ، وقل أن تحظى فيها بعبقرية ممتازة ، أو تجديد بارز يخرج على القديم المألوف ؛ وفى هذا ما يحول دون وضع الفواصل المحكمة بين جيل وجيل ، ولا بين مدرسة وأخرى .

ومفكرون هذا شأنهم لا يأنفون من أن يقفوا طويلا عند الدارج والمألوف ، ولا ينفرون من بعض الغريب والمستهجن . وكثيرا ما يردد بعضهم بعضا ويكررون ويعيدون ، أو يجمعون ويلفقون . وليس شىء أثقل على المؤرخ من أن يجاريهم فى سيرهم ويحاول أن ينقل صورة صادقة عنهم ، ومهما لخص واستخلص ونقح وهذب فللأصل عليه دون نزاع تأثير .

ولعل هذا هو السر فيما نلحظه لدى مؤلفنا من وقفات كنا نود لو قصرت ، وأسماء ربما كان الأولى أن يمر عليها مر الكرام . ويظهر أن متابعته للقرون فى تلاحقها تضى

عليه بأن يسرد فى كل قرن طائفة من أسمائه ، كيفما كان وزنها ونوعها . وأخشى ما أخشاه أن تطغى مدارس وأشخاص من الدرجة الثانية أو الثالثة على تلك التى تعد فى الدرجة الأولى . وعلى كل يشعر القارئ بأنه كان فى حاجة إلى بيان أتم وتوضيح أكثر للخصائص العامة والميزات الرئيسية للجيل أو المدرسة ، بدل تتبع بعض الأفراد فى حياتهم ومؤلفاتهم . ولا شك فى أنه يفيدنا أن نقف على حركة بعض الآراء والنظريات الكبرى ، لا أن نضل فى ثنايا بعض التفاصيل والجزئيات .

ومهما يكن من أمر هذه الملاحظات ، فان «تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط» لوحة مستوعبة للفلسفة المسيحية ، وقد سد نقصا كنا نحس به جميعا فى اللغة العربية . وسيجد فيه طلاب الفلسفة الاسلامية مجالا لمقارنات وموازنات كثيرة، وسيدركون أكثر من ذى قبل أن فلسفة القرون الوسطى — مسيحية كانت أو إسلامية أو يهودية — تخضع لعوامل متقاربة ومتشابهة . وكم نود لو وقف مؤلفنا الفاضل عند أوجه التشابه والتقارب هذه ، ولو قليلا ، ولكنه آثر فيما يظهر أن يرجئها إلى حلقة أخرى من سلسلته المتصلة .

وإنا إذ نقدر ونسجل مجهوده الحالى نرجو له دوام العافية والتوفيق ليتحفنا بثمار جهوده المستقبلة .

ابراهيم مدكور

أقوالنا وأفعالنا للأستاذ محمد كرد على (دار إحياء الكتب العربية — القاهرة)

وهذه أيضاً طائفة من المقالات ولكن بينها وحدة جامعة ، فالكتاب كما قد يدل عليه عنوانه يتحدث فى موضوع واحد ، فهو يصف العادات والأخلاق فى بلاد العربية ، والحال العامة فى الأقوال والأفعال كما رآها رأى العين أو رأى العقل فى هذه البلاد . وهو فيما يصف من تلك الحال يقصد إلى الاصلاح والنقد فى أسلوب صريح قد يجد فيه بعض القراء لونا من العنف أو نوعا من الاسراف . ولكن رجلا فى مثل مقام الأستاذ محمد كرد على قد اجتمع له ما اجتمع من التجارب ومر به ما مر من الأحداث وشاهد ما شاهد من الصور — من حقه أن يعنف فى النقد وان يسرف فى الملامة ، وألا يصطنع المجاملة فى الحديث .

ولقد يخيل إلى — وإن لم عرف الأستاذ محمد كرد على معرفة الصاحب والعشير — أنه رجل صريح الرأى فى الناس ، لا يكاد يخفى على أحد رأيه فيه وإن اغضبه ذلك الرأى وساءه . عرفت ذلك من بعض ماقرأت فى هذا الكتاب من صور الناس ؛ فانه ليصف بعض أصحابه صفات أحسبها لا ترضى أحداً منهم لو عرف ، وهو مع ذلك لايحاول أن يلقى على بعض من يصف حجاباً يحول دون معرفته باسمه ورسمه ؛ فلو شاء القارئ لوضع اسم كل منهم بازاء صفته . على أن الكتاب إنما يتناول موضوعات عامة وإن جاءت هذه الصفات التى أشرت إليها فى بعض الحديث للشاهد والدليل .

ويخص المؤلف مصر والشام بما يقصد من الحديث عن « أقوالنا وأفعالنا » وإن أوهم العنوان عموم البلاد العربية ، أو لعله لم يقصد إلا الحديث عن سورية وإن لم يكد يغفل مرة واحدة عن ذكر مصر ، حباً لها

وشعورا بما يربطه إليها من أواصر القربى ؛ بل إن حبه لمصر ليحمله أحيانا على الاسراف فى حسن الظن بها وبأهلها ، فلا يكاد يذكر من « أقوالها وأفعالها » فى معرض الموازنة إلا ماراه حسناً يذكر وقدوة تحتذى . وما أريد أن تخدعنى مصريتى فأؤيده فى كل ما ورد من محاسن المصريين ؛ فلعله لو أنعم النظر فى مواطن كثيرة لحمد قومه !

على أنى لاحظ فى هذه المناسبة أن المؤلف بقدر ما أسرف فى لوم المشارقة لبعض ماراه منهم ، قد أسرف كذلك — فى مواطن عدة — فى الثناء على الغربيين واعتدهم المثل والقدوة ؛ حتى لتكاد يزعم أنهم أقرب من المسلمين إلى الاسلام ! ولست عند نفسى بالمنزلة التى تسمح لى أن أذكر للسيد الجليل مقالة ابن خلدون عن الغالب والمغلوب :

وقد أهدى الأستاذ محمد كرد على كتابه « لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول صاحب المملكة المصرية أيده الله » ، إذ كان المؤلف قد حظى فى السنة العاشرة بشرف المثول بين يدى جلالته ، « وكان من جملة ما تفضل وتحدث به أخلاق بعض المصطفين من الرجال » .

والكتاب بضعة وثلاثون فصلا فى ثلاثين وأربعمائة صفحة ، تناول فيها كل ما يمكن أن يقال عن ذلك الشرق فى أيامه الحاضرة : ففيه الوصف ، والنقد ، والتاريخ ، والتعليق ، وفيه الأسباب والنتائج ، وفيه العلم والسياسة ، وفيه الأمانى والآلام ؛ وهو بكل ذلك صورة نفسية لهذا الشرق كما ترتسم فى مرآة شيخ من أهل العلم والتجربة عانى بنفسه ودرس واختبر ومثل بعض أدوار الرواية . . . فهو كتاب لليوم والغد ، ولعله — على مافيه — أحفل كتاب ظهر حتى اليوم فى تاريخ الشرق الاجتماعى .

مسند الامام أحمد . أخرجه الشيخ أحمد محمد شاكر (دار المعارف ـ القاهرة)

روى أن الامام أحمد بن حنبل لما اجتمع له هذا المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال لابنه عبد الله : « احتفظ بهذا المسند ، فانه سيكون للناس إماما » . وقد حقت كلمة أحمد بن حنبل هذه فصار مسنده إماما له خطره واعتباره . فلولا أن أحمد بن حنبل من أصحاب الرأى وله مذهب فى الشريعة ، ولولا ذيوع مذهبى أبى حنيفة والشافعى دون مذهب ابن حنبل ، لاشتهر مسنده فى الحديث فأخى ذكر البخارى ومسلم وانفرد دون سائر كتب السنة .

وقد طبع مسند أحمد فى مصر لأول مرة منذ قرابة أربعين سنة ، طبعه السيد أحمد البابى الحلبى فى ست مجلدات كبار ، فيها نحو ثلاثة آلاف صفحة كبيرة ، بحروف صغيرة ، وكان قد طبع منه قبل ذلك جزء صغير فى الهند ، ثم لم يطبع بعد ، على شدة الحاجة إليه وكثرة طلابه .

وقد تهيأ للشيخ أحمد محمد شاكر منذ بضع وثلاثين سنة ان ينظر فى هذا المسند ، فحبب إليه ان يستوعبه درسا وقراءة ، فوجده كما يقول « بحراً لا ساحل له . . . تتقطع الأعناق دونه ، بأنه رتب على مسانيد الصحابة ، وجمعت فيه أحاديث كل صحابى متتالية دون ترتيب ، فلا يكاد يفيد منه إلا من حفظه ، كما كان القدماء يحفظون وهيبات . . . »

وخطر للشيخ منذ شبابه ذاك أن يعكف

عليه . لا ليستظهره بل ليخرجه للناس مبوبا مرتبا ، محققا بحقيق اهل الحديث ، معرفا برواته تعريف أهل السند ، مفهرسا فهرسة كتب العلم ، إلى غير ذلك مما ييسر النفع به للخاصة والكافة ، ويجعله إماما كما أراده جامعه — عليه رضوان الله — أن يكون .

ووقف عليه الشيخ وقت فراغه منذ ذلك التاريخ البعيد ، حتى وفق لما أراد ، أو لكثير مما اراد ، فدفعه إلى دار المعارف لتعينه على طبعه و نشره . وهذا هو الجزء الأول منه .

خمسمائة صفحة وبضع وعشرون صفحة تضمنت سبعة وعشرين وخمسمائة حديث ، مبوبة مذكورة بسندها ورقمها ، مضبوطة بالشكل مقسمة تقسيما واضحا ييسرها لكل قارئ ، مذيلة بتحيقات فى المسانيد وشروح فى متن اللغة ، إلى خمسين ومائة صفحة كالمقدمة لهذا الجزء ؛ فجمته تقرب من سبعمائة صفحة .

ولقد يحق لى فى هذه الصفحات المخصصة للتعريف بما ظهر حديثا من الكتب ، أن أعرض لهذا العمل الكبير بما هو أهله . أما متن الحديث وروايته ومسانيده فانى أدعها للمختصين من اهل هذا الفن ، لا قحم نفسى عليهم فيما لا طاقة لى بالتعمق فيه ؛ وحسبى فى هذا الشأن ان أشير إلى مكانة الشيخ شاكر بين علماء الحديث وأصحاب الرأى . وأما الاخراج العلمى للكتاب فحسبى فى الاشارة إلى توفيق مخرجه أنه حبب إلى هذا النوع من القراءة ولم يكن لى على مثله صبر ولا إليه ابتعاث .

على ان هذه المقدمات التى صدر بها المسند ، والتى سماها . أو سماها له بعض أصحابه « طلائع الكتاب » جديرة بالتقدير حقا ؛ فلم يكتف مخرج الكتاب بما روى من قصته معه ، وطريقته فى العمل به ، بل اهتبلها فرصة لينشر كتبا أربعة ، أو خمسة ، تتصل بموضوع الكتاب وصاحبه ؛ فجعلها كالمقدمات للمسند نفسه ، هذه الكتب هى :

١ — « خصائص المسند » للحافظ أبى موسى المدينى المتوفى سنة ٥٨١ هـ .

٢ — « المصعد الأحمد فى ختم مسند الامام أحمد » للحافظ شمس الدين الجزرى المتوفى سنة ٨٣٣ هـ .

٣ — « القول المسدد فى الذب عن المسند » للحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٤ — « ذيل القول المسدد » للمحدث قاضى الملك محمد صبغة الله المدراسى من علماء الهند فى القرن الماضى .

وكان لا بد مع ذلك كله من التعريف بجامع هذا المسند الإمام والترجمة له . فكانت الفرصة لنشر الكتاب الخامس ، وهو ترجمة الامام أحمد مأخوذة بالنص من مخطوطة الحافظ الذهبى « تاريخ الاسلام » . وتقع هذه الترجمة وحدها فى بضع وسبعين صفحة ، وتطبع فى هذا الكتاب لأول مرة

وقد اقتضاه طبع هذا الجزء من « تاريخ الاسلام » للذهبى ان ينشر إلى جانبه فصلا فى بضع صفحات لتعريف بهذا التاريخ ومؤلفه .

على انه لم يكتف فى الترجمة لأحمد بن حنبل بهذا الجزء الذى نشره من تاريخ الذهبى ، فذكر ثبت حافلا بأسماء الكتب والموسوعات العربية التى يمكن الرجوع إليها للتزود بأكثر مما ذكر الذهبى من تاريخ صاحب المسند ، وعدتها تسعة عشر كتابا مذكورة بأرقام صفحاتها ، إلى ثبت آخر بالمراجع لترجمة عبد الله بن احمد ، والقطيعى ، اللذين رويا ذلك المسند .

فاذا فرغ من هذه التراجم عقد فصلا بعنوان « اصح الأسانيد » . لبيان ما يعنيه أهل الحديث بهذه العبارة ، ثم أورد بعد ذلك ثبتا بالأسانيد الصحيحة وعدتها ستة وستون سنداً .

وقد ألحق بهذا الجزء « جريدة المراجع » مرتبة على حروف المعجم فى بضع صفحات ، ثم فهرس الموضوعات العامة ، مرجئا سائر الفهارس اللفظية والعلمية إلى حين الفراغ من طبع المسند لينشرها مستوفاة فى خاتمته .

ذلك جهد حقيق بأن يذكر فى تاريخ علم الحديث ، نسأل الله أن ينفع به .

محمد سعيد العربانى